

تحقيق اسم الكتاب

جاء في النسخة المصرية أن اسمه «بلغة الوصول على مذهب الإمام أحمد».

وجاء في نفس النسخة أن اسم الكتاب «تحفة الوصول إلى علم الأصول».

وهذا دليل على الاضطراب في اسم الكتاب، وسبق لنا أن بيّنا أن «تحفة الوصول» كتاب في العقيدة ليس في أصول الفقه كما وهم البعض، وكثير ممن ترجم للمؤلف لم يذكر بلغة الوصول، ولعله خطأ من بعض النساخ.

وفي نسخة المؤلف جاء العنوان واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك، كتاب «غاية السؤل إلى علم الأصول»، وكذلك في الشرح فإنّ المؤلف نص في شرحه أنه يشرح كتابه «غاية السؤل».

ومن هنا يتبين لنا أن الكتاب اسمه «غاية السؤل إلى علم الأصول».

النسخ المعتمدة في التحقيق

١ - النسخة التي رمزت لها بالأصل:

وهي نسخة بخط المؤلف، مصورة عن نسخة برلين ألمانيا، وصورتها في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت وعدد أوراقها ١٢ ورقة، كتبها في شهر رجب سنة: (٨٦٥هـ).

٢ - النسخة الثانية والتي رمزت لها بـ(ز):

وهي نسخة مصرية، وزارة الأوقاف، المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، الرقم العام (١٢٦)، الرقم الخاص (٣٦٨)، وعدد أوراقها (١٩) ورقة حسب ترقيم المكتبة، وإلا فعدد أوراقها (١٧) ورقة، وناسخها محمد بن عبد الله الحميدي، وانتهى من نسخها في يوم السبت شهر ذي القعدة سنة: (١٢٥٧هـ).

٣ - النسخة الثالثة والتي رمزت لها بـ(ع):

وهي في الحقيقة شرح لهذا المتن كتب على عنوانها، «غاية السؤل في علم الأصول»، وصورتها في وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، إدارة المخطوطات، برقم (خ/٣٤٥/٧)، وعدد أوراقها (٥٨) ورقة، اسم الناسخ محمد الشبل، سنة النسخ (١٢٧٣هـ)، وقد تملكها العلامة عبد الله خلف الدحيان، وجاء في الورقة الأخيرة قيد مقابلة بتاريخ: (١٣٣٧هـ)، على نسخة مكتوبة سنة: (١١٣٧هـ)، وكان هذا الدافع لاعتماد هذه النسخة لمقابلة الشيخ، ولعلم الشيخ وتضلعه في الفقه الحنبلي وأصوله.

٤ - النسخة الرابعة:

وهي المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام طبعة جامعة أم القرى تحقيق د. محمد مظهر بقاء، وكان الدافع لاعتماد هذا الكتاب أن ابن المبرد اعتمدها في شرحه، وحينما عرضت المتن - أي: «غاية السؤل» - كان أشبه بالمختصر للمختصر، ولو قلت: إن «غاية السؤل» مختصر لكتاب ابن اللحام لكنت صادقاً بإذن الله تعالى، صحيح أنه يخالفه في الترتيب، ولعله يوافق ابن مفلح في ترتيبه، ولكن لم يخرج عن ابن اللحام إلا قليلاً، والله أعلم.

منهجي في التحقيق

١ - اعتمدتُ الأصل الذي بخط المؤلف، إلا ما جزمت بخطئه أو ترجيحه؛ فإني أذكره في الهامش.

٢ - ما ذكر في (ز) من الزيادات؛ فإن كانت تفيد حكماً أو تعريفاً زائداً ذكرته في المتن، وأشرت إليها في الهامش، أمّا غير ذلك فلا أشير إليه، وما كان في هذه النسخة من أخطاء فلا أذكره لكي لا أثقل الكتاب، وأشتت القارئ.

٣ - وما كان في نسخة العلامة عبد الله خلف الدحيان، والتي رمزتُ لها (ع)، فإني أعتد ما صححه الشيخ في المقابلة لما لهذا العالم الجليل من باع في العلم، ولكي لا أكثر الهوامش على القارئ.

٤ - أمّا مختصر ابن اللحام؛ فإني لا أشير إلى اختلاف نسخه، واعتمدت المطبوع مع أن اختلاف النسخ عندي مبني على اختلاف نسخ ابن اللحام، وقد مرّ معي في غير موضع.

٥ - عزوت الآيات إلى موضعها من القرآن.

٦ - خرجتُ الأحاديث من مصادرها؛ فما كان في الصحيحين اكتفيتُ بهما أو بأحدهما، وما لم يكن فيها خرجته من الكتب الستة إن كان فيها، وإلا ذكرت من خرّجه.

٧ - حاولتُ أن أحيل إلى المصادر الأصولية عند الحنبلة في غالب الكتاب، وإذا كثرت عليّ الهوامش في الصفحة، أذكر المصادر مع حاشية اختلاف النسخ، والغرض من ذلك إفادة المدرس والدارس لهذا المتن بالإشارة إلى المصادر، وليتضح له المراد من قول الماتن، وكذلك عدم تكثير الهوامش قدر المستطاع.

٨ - زدْتُ بعض العناوين الفرعية روماً للتوضيح والبيان، وقد جعلت ما زدته بين معكوفتين هكذا [...] .

وهذا جهد المقل ولا أدعي الكمال، ولكن حسبي أني بذلت فيه جهدي وطاقتي، ومن وجد فيه من خلل ليلتمس لي العذر وليسده بلطف، وحسن ظن.

ولا يفوتني أن أشكر الأخ العزيز الكريم المفضل
الشيخ فيصل يوسف العلي الذي أمدني بنسختين، وحرص
على طبع الكتاب، كما أشكر شيخي وصديقي الشيخ
محمود محمد الكبش الذي أشرف على عملي، وتابعه،
وأبدى لي رأيه وملاحظاته من أول وهلة إلى آخر نقطة
أسأل الله أن يتقبل منا أعمالنا، وأن يجعلها خالصة لوجهه
الكريم.

بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي



obeikandi.com

كادعاه السؤل إلى علم الأصول

على مذهب الإمام البيهقي والخير للفضل
ابن عبد الله الهادي رحمه الله
عقابه

تأليف الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام وقدر الأنام الشيخ جمال الدين
يوسف بن حسن بن عبد الهادي أبقاه الله تعالى آمين آمين آمين
أزه علي ما يشاء قدر



مكتبة الفقيه
ابن أبي عمير

١١١

صورة صفحة العنوان (الأصل)

(٦)

عناية الرسول في علم الاصول
عالم الفقه الشيخ العلامة محمد بن ابي
ابراهيم الخليلي رحمه الله

١٢٢

في كتاب التفسير المسمى بالفتح
عنه (وهو مخطوط في دار الكتب
بدمشق سنة ١٢٢٣ هـ)

تا ارضنا شي ثم يعلو به ثابث ثا التا سره مله فا رسمت الشهي
يقول ان سره ثا عبارة وره انا ان السكا بيتا و بين الانفس ما يعرف
ان اسر بنا رك و ثا عصا لا يخلو في الارض الا وقت وجابهم
الاهب والنفس لا يجوزون بل يزعمون ولا يعلمون علمهم على انهم
لما شروهم بطاهم وشبهوا او ما عرف هو بل اسهم اخبر في ابو
بكره صدقة ثا علمه العباس الا طروش حد شي ابو بكر
الردا قال سمعت شبيب بن جبر يقول قال رجل اريد التوفيق
منه من العاش قال يقول الراوي ان كذا في اللطيف حكيت
في بيت مع سفا سمعنا تم الكتاب وكلمه و منه وكان من كتابه
ورسالة سرية ونبيا هو واكسمة بوجه كجيبين زويت سفاهة تا في
هذا الخبر ما وجدته منه هذه الرسالة ودرسه سلاوات ان جعلها على
عليها وبها انه يترقى العلم بما يرضيه بحدوثه و ثا العلم الكرم بها
مما فيها وادبها والاسما بجهنم وكلمت الهالين



صورة صفحة العنوان «ن»

obeikandi.com

غَايَةُ السُّؤَالِ

عِلْمِ الْأَصُولِ

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْبُجَلِّ وَالْحَجَرِ الْمَفْضَلِ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ

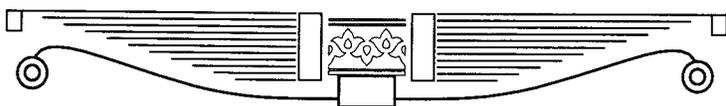
تَأليفُ العَلَمَةِ
جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

المتوفى ٩٠٩ هـ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تحقيق

بدر بن ناصر بن مشرع السبعي

obeikandi.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد
خاتم النبيين، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد:

فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام
أحمد بن حنبل^(١) رضي الله عنه وأرضاه اختصرته حسب
الإمكان؛ ليسهل حفظه^(٢) على الطالب ويقرب فهمه
للراغب، والله حسبنا ونعم الوكيل.

فتقول وبالله التوفيق:

أصول الفقه: مرگب من مضاف ومضاف إليه، وما كان
كذلك فتعريفه من حيث هو مرگب إجمالي لقبى، وباعتبار
كل من مفرداته تفصيلي.

فأصول الفقه على الأوّل: العلم بالقواعد التي يتوصل

(١) زيادة من: (ز).

(٢) زيادة من: (ز).

بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية^(١).

وعلى الثاني: الأصول الآتي ذكرها.

ولغة: هي جمع أصل، وأصل الشيء: ما منه الشيء^(٢).

والفقه لغة: الفهم، وهو: إدراك معنى الكلام^(٣).

وشرعاً: معرفة^(٤) الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال^(٥).

(والفقيه: من عرف جملة غالبية منها عن أدلتها التفصيلية)^(٦).

(١) التعبير (١/١٧٧)، وشرح مختصر الروضة (١/١٢٠).

(٢) التعبير (١/١٤٨).

(٣) التعبير (١/١٥٣ - ١٥٥)، وأصول الفقه (١/١٠).

(٤) قال في هامش الأصل: «إنما فررنا عن لفظ الأصحاب في قولهم: «العلم بالأحكام»؛ لقول بعضهم: إن العلم لا يستدعي الجهل، والمعرفة تستدعي الجهل، وفهم الآدمي الأشياء عن جهل؛ فناسب أن يقال: معرفة، ولا يقال: العلم».

(٥) التعبير (١/١٦١ - ١٦٤)، وشرح مختصر الروضة (١/١٦٧ - ١٧٥).

(٦) ليست في الأصل، وقد زدتها من: (ز). وانظر: التعبير (١/١٦٥).

وأصول الفقه فرض كفاية، وقيل: فرض عين.
والمراد: الاجتهاد؛ قاله أبو العباس^(١).

ومعرفة الفروع مقدمة^(٢)، وقيل: الأصول.

والعلم يُحدُّ؛ فهو: معرفة المعلوم على ما هو عليه^(٣).

وقيل: صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض^(٤).

(١) وهو شيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني ولد سنة: (٦٦١هـ) وتوفي سنة: (٧٢٨هـ) من مؤلفاته: «الحموية» و«منهاج السنّة». انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٤٩١).

(٢) أي الأولى تقديم تعلم الفقه على أصول الفقه، وقيل: يجب. انظر: شرح الكوكب (١/٤٧ - ٤٨)، والتحبير (١/١٨٦ - ١٨٨).

(٣) أكثر العلماء على أن العلم يحد وهو المشهور عند الحنابلة، واختلفوا في تعريفه. انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٦٨)، وأصول الفقه لابن مفلح (١/٢٤)، والتحبير (١/٢١٨)، وشرح الكوكب المنير (١/٦١).

(٤) وصحح هذا التعريف ابن اللحام. انظر: المختصر في أصول الفقه (ص ٣٥)، والتحبير (١/٢٢١)، وشرح مختصر الروضة (١/١٧٠).

وقيل: لا يُحدُّ، قال أبو المعالي^(١): لعسره^(٢)،
وقيل: لأنه ضروريٌّ.

والعقل^(٣): بعض العلوم الضرورية^(٤)، وقيل:

(١) إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله الجويني النيسابوري، ولد سنة: (٤١٩هـ) وتوفي سنة: (٤٧٨هـ)، من مؤلفاته: «التلخيص في أصول الفقه» و«الورقات». انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٥).

(٢) بمعنى أنه ممكن تعريفه ولكنه عسر جداً، فلذلك عرفه الجويني في كتبه. انظر: البرهان (١١٥/١ - ١٢٠)، والدرر اللوامع (٣٠٩/١).

(٣) لغة: نقيض الجهل قال ابن فارس: يقال: عقل إذا عرف ما كان يجهله قبل، أو انزجر عما كان يفعله. وقال الفيروز آبادي: والحق أنه نور روحاني، به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية. القاموس المحيط: مادة عقل (ص ٩٥٢). معجم مقاييس اللغة (ص ٦٤٧). واصطلاحاً عرفه ابن النجار: ما يحصل به الميز. شرح الكوكب (٧٩/١).

(٤) أي: أن عقل الآدمي يدرك بعض العلوم الضرورية مثل العلم باستحالة اجتماع الضدين، كون الجسم في مكانين، ونقصان الواحد عن الاثنين، ليستعد بها لفهم دقيق العلوم وتدبير الصنائع الفكرية. انظر: العدة (٨٨/١)، وشرح الكوكب المنير (٨١/١).

كلها^(١)، وقيل: جوهر^(٢) بسيط^(٣).

وقال أحمد: هو غريزة. قال القاضي^(٤): غير مكتسب^(٥)، وقيل: هو اكتساب^(٦).

ويختلف؛ فعقل بعض الناس أكثر من بعض. وقيل: لا^(٧).

(١) قال المرادوي: «وإنما قالوا بعض العلوم؛ لأنه لو كان جميعها لوجب أن يكون الفاقد للعلم بالمدركات لعدم الإدراك المعلق عليها غير عاقل». التحبير (٢٥٧/١)، وأصول الفقه (٣٥/١).

(٢) لغة: جوهر كل شيء ما خُلِقَتْ عليه جِبَلَّتْه. المصباح المنير (ص ١٠١)، والقاموس المحيط (ص ٣٤٨).

(٣) قال القاضي: «وهذا فاسد؛ لأنَّ الدليل دلّ على أن الجواهر كلُّها من جنسٍ واحدٍ». انظر: العدة (٨٦/١).

(٤) هو أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء ولد سنة: (٣٨٠هـ) وتوفي سنة: (٤٥٨هـ) من مؤلفاته: «العدة في أصول الفقه» و«الأحكام السلطانية» و«الروايتين». انظر: طبقات الحنابلة (٣/٣٦١).

(٥) وهو تفسير لمعنى غريزة، أي أنه خلق الله تعالى ابتداءً، وليس باكتساب للعبد. العدة في أصول الفقه (٨٦/١).

(٦) وهو محكي عن بعض الفلاسفة. المرجع السابق.

(٧) أصول الفقه (٣٨/١)، والتحبير (٢٦٦/١ - ٢٦٩).

ومحله: القلب. وأشهر الروائيتين عن الإمام أحمد
رحمه الله تعالى: هو في الدماغ^(١).

والحدُّ أي: كل لفظ وضع لمعنى^(٢).

(وشرط الحدُّ: أن يكون جامعاً مانعاً، ويقال له:
المطرود المنعكس)^(٣).

أقسامها: مفردٌ ومركَّبٌ.

المفرد: اللفظ بكلمة واحدة. والمركب بخلافه.

وينقسم إلى اسم وفعل وحرف^(٤).

(١) العدة (١/٨٩)، وأصول الفقه (١/٤٠)، والتحبير (١/٢٦٢ -
٢٦٦).

(٢) الوصف المحيط بموصوفه، اختاره ابن النجار. انظر: المختصر
في أصول الفقه (ص ٣٨)، وشرح الكوكب المنير (١/٨٩).

(٣) زيادة من: (ز). ومعنى مطرداً وهو المانع إذا وجد الحد
وجد المحدود، ومنعكساً وهو الجامع إذا انتفى الحد انتفى
المحدود. انظر تعريف الحد وشروطه عند الحنابلة: روضة
الناظر (١/٥٨)، والعدة (١/٧٤)، وشرح الكوكب المنير
(١/٨٩)، وأصول الفقه لابن مفلح (١/٤٣).

(٤) شرح ابن عقيل (١/١٩)، وحاشية الصبان (١/٤١).

والمركب جملة، وغير جملة^(١).
 والصوت: عَرَضٌ مسموع^(٢). واللفظ: صوت معتمِدٌ
 على مخرَجٍ من مخارج الحروف^(٣).
 والكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، (وقيل: اللفظ
 المفرد)^(٤)، وجمعُها: كَلِمٌ.
 والكلام: ما تضمّن كلمتين بإسنادٍ، وشرطه: الإفادة،
 ولا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم^(٥).
 وهو نصٌّ وظاهرٌ ومجملٌ.
 فالنص: الصريح في [أ/١] معناه^(٦).

-
- (١) الجملة: ما وضع لإفادة نسبة، وغير الجملة: ما لم يوضع لإفادة نسبة. انظر: التحبير (٣٠٨/١)، ورفع الحاجب (٣٥٤/١).
 (٢) الصوت عرض، هو جنس له، يشمل جميع الأعراض الحيوانية وغيرها، مسموع، خرجت جميعها، إلا العرض الذي يدرك السمع وهو الصوت. انظر: شرح مختصر الروضة (٥٣٨/١)، وشرح الكوكب المنير (١٠٣/١).
 (٣) التحبير (٢٨٥/١)، وشرح مختصر الروضة (٥٤٠/١).
 (٤) زيادة من: (ز). وانظر: شرح ابن عقيل (٢٠/١).
 (٥) شرح ابن عقيل (١٩/١)، وحاشية الصبان (٤٤/١).
 (٦) روضة الناظر (٥٠٧/١)، وشرح مختصر الروضة (٥٥٣/١ - ٥٥٤).

والظاهر: اللفظ المحتمل معنيين فصاعداً، هو في أحدهما أظهر^(١).

والمجمل يأتي ذكره.

والمشترك^(٢) واقع^(٣)، ومنع منه بعضهم، وقيل: في القرآن، وقيل: في الحديث، ولا يجب في اللغة، وقيل: بلى^(٤).

والمترادف واقع^(٥)، والحد والمحدود غير مترادف على الأصح^(٦).

والحقيقة: اللفظ المستعمل في وضع أول^(٧).

(١) روضة الناظر (١/٥٠٨)، وشرح مختصر الروضة (١/٥٥٨).

(٢) وهو ما اتحد لفظه وتعدد معناه. انظر: التحبير (١/٣٤٨).

(٣) في اللغة. انظر: المرجع السابق، وشرح الكوكب المنير (١/١٣٩).

(٤) أصول الفقه (١/٦٠ - ٦٤)، والتحبير (١/٣٤٨ - ٣٥٧).

(٥) المترادف: هو متعدد اللفظ فقط دون المعنى، وهو واقع في الأسماء والأفعال والحروف. انظر: شرح الكوكب المنير (١/١٤١).

(٦) أصول الفقه (١/٦٥ - ٦٨)، والتحبير (١/٣٥٨ - ٣٨١).

(٧) أصول الفقه (١/٦٩)، والتحبير (١/٣٥٨).

- وهي لغوية وعرفية وشرعية.

والمجاز: اللفظ المستعمل في غير وضع أول على وجه يصح^(١).

- ولا بد من العلاقة، وقد تكون بالشكل، أو في صفة ظاهرة، ولما كان، أو آيل، أو لمجاورة، ويجوز أيضاً بالمفعول عن الفاعل، وبالعلّة عن المعلول، واللازم عن الملزوم، والأثر عن المؤثر، وما بالقوة على ما بالفعل، وبالعكس فيهن، وبالزيادة وبالنقص.

ويسمى الشيء باسم غايته، وضده، والجزء باسم الكل، وبالعكس فيهن^(٢).

-
- (١) روضة الناظر (٤٩٩/١)، وشرح مختصر الروضة (٥٠٥/١).
- (٢) العلاقة هي ما ينتقل الذهن بواسطته عن محل المجاز إلى الحقيقة، وذلك كالشجاعة التي ينتقل الذهن بواسطتها عن الرجل الشجاع إذا أطلقنا عليه لفظ أسد إلى السبع المفترس، إذ لولا هذه العلاقة، وهي صفة الشجاعة، لما جاز التجوز. بمعنى المشابهة الحاصلة بين المعنى الأول والمعنى الثاني، واحترازاً بالعلاقة عن الأعلام المنقولة. وانظر الأمثلة على ما سبق في: التحبير (٣٩٣/١ - ٤٢٠)، وشرح مختصر الروضة (٥٠٥/١ - ٥١٦).

ولا يشترط النقل في الأحاد على الأصح^(١).
واللفظ قبل استعماله ليس حقيقة ولا مجازاً^(٢).
والحقيقة لا تستلزم المجاز، وفي العكس خلاف^(٣).
والمجاز واقع، خلافاً لأبي العباس^(٤).
وعلى الأوّل: المجاز أغلب وقوعاً^(٥).
قال أبو العباس: الحقيقة والمجاز من عوارض
الألفاظ^(٦).

وهو في القرآن، ومنع منه بعضهم، وقد يكون في
الإسناد، وفي الأفعال والحروف، ولا يكون في الأعلام^(٧).

-
- (١) التحبير (٤٤١/١).
 - (٢) أصول الفقه (٨٠/١)، والتحبير (٤٤١/١)، وشرح مختصر
الروضة (٥٢٢/١).
 - (٣) أي هل المجاز يستلزم الحقيقة؟ قال الطوفي: الأظهر
الإثبات. انظر: شرح مختصر الروضة (٥٢٢/١).
 - (٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨٧/٧)، وشرح الكوكب (٩٦/١).
 - (٥) التحبير (٤٥٩/٢).
 - (٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨٨/٧)، والتحبير (٤٤١/١)،
وشرح الكوكب (١٩٠/١).
 - (٧) التحبير (٤٤٦/١ - ٤٥٤)، وشرح الكوكب (١٨٤/١ - ١٨٨).

ويجوز الاستدلال به، ولا يقاس عليه، وقيل: بلى؛
بناءً على ثبوت اللغة قياساً^(١).

وإذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك؛ فالمجاز
أولى^(٢).

وفي تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح
أقوال^(٣).

واللفظ للحقيقة حتى يقوم دليل المجاز^(٤).

والحقيقة الشرعية واقعة عندنا، وقيل: لا شرعية، بل
لغوية، وزيدت شروطاً^(٥).

وفي القرآن المعرب، ونفاه الأكثر^(٦).

-
- (١) أصول الفقه (١/٧٣ - ٨٠)، والتحبير (١/٤٥٤ - ٤٦٥).
 - (٢) أصول الفقه (١/٨٦)، والمختصر في أصول الفقه (ص٤٧).
 - (٣) التحبير (٢/٤٧٨)، وشرح الكوكب (١/١٩٥).
 - (٤) التحبير (٢/٦٩٥ - ٦٩٦)، وشرح الكوكب (١/٢٩٤).
 - (٥) أصول الفقه (١/٨٧ - ١٠٠)، والتحبير (٢/٤٩١ - ٥٣٩)،
وشرح مختصر الروضة (١/٤٩٠).
 - (٦) أصول الفقه (١/١١٦)، والتحبير (٢/٥٥٥).

والمشتقّ: فرع وافق أصلاً، وهو: الاسم عند البصريين، وعند الكوفيين: الفعل بحروفه الأصول^(١).

وإطلاق الاسم المشتقّ قبل وجود الصّفة المشتق منها مجازاً.

والمراد: إذا أريد الفعل.

فإذا أريدت الصّفة المشبهة بالفاعل؛ فقال القاضي: هو حقيقة، وقيل: مجاز^(٢).

وأما أسماء الله تعالى وصفاته فقديمة^(٣)، وهي حقيقة.

وشرط المشتقّ صدق أصله، ولا يشتق اسم الفاعل لشيءٍ والفعل قائم بغيره^(٤).

(١) أصول الفقه (١١٢/١ - ١١٦)، والتحجير (٤٦٦/٢)، وشرح مختصر الروضة (٣٢/٢).

(٢) مثاله: كسيف قطوع وكخبز مشبع. لم أجده بنصه في كتابه العدة، ولعله ذكره في كتبه الأخرى. انظر: العدة (١٨٨/١)، والمسودة (ص ٥٧٠)، وأصول الفقه (١١٨/١ - ١١٩)، والتحجير (٥٥٩/٢)، وشرح الكوكب المنير (٢١٣/١).

(٣) أصول الفقه (١١٩/١)، والتحجير (٥٦١/٢)، وشرح الكوكب (٢١٤/١).

(٤) خلافاً للمعتزلة. انظر: التحجير (٥٧٩/٢).

والأبيض ونحوه من المشتق يدلّ على ذات متصفة^(١)
[٢/ب] بالبياض لا على خصوص^(٢) من جسم وغيره^(٣).
وتثبت اللّغة قياساً، وقيل: لا، والإجماع على منعه
في الأعلام والألقاب^(٤).



-
- (١) هكذا في الأصل، وهو الصحيح، وفي (ز) و(ع): «متصلة»،
وهو تصحيف.
- (٢) في (ع): «خصوصها».
- (٣) أصول الفقه (١/١٢٢ - ١٢٤)، والتحجير (٢/٥٦٤).
- (٤) أصول الفقه (١/١٢٤ - ١٢٥)، والتحجير (٢/٥٧٦ - ٥٨٢).